

## 267087 - إذا خلط اللبن بطعم هل ينشر التحرير؟

### السؤال

حينما كنت بعمر السنة الواحدة كنت أذهب للحضانة ، وهناك كنت آكل من أكل طفل تضع فيه والدته من حليبها وتكرر الأمر أكثر من مرة ، فهل يعتبر أخي من الرضاعة ؟

### الإجابة المفصلة

من ارتفع من امرأة خمس رضعات معلومات وهو في الحولين، صار ولدا لها، وأخا لجميع أولادها؛ لما روى مسلم (1452) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمُنَّ ، ثُمَّ نُسْخَنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ .

فإن خلط اللبن بطعم، فإن كان اللبن غالبا: نشر التحرير.

وإن كان اللبن مغلوبا، ففي ذلك خلاف بين الفقهاء.

وإن صار اللبن جبنا أو أقطا ، فالجمهور على أنه يحرّم.

جاء في الموسوعة الفقهية (22/243):

“12-يُشترط أن يصل اللبن إلى جوف الطفل بمص من الثدي، أو إيجار من الحلق، أو إساعاط من الأنف، سواء كان اللبن صرفاً أو مشوباً بما يغلب على اللبن، بأن كان اللبن غالباً، بأن كانت صفاتة باقية.

ولا فرق بين أن يكون المخالف نجساً كالخمر وأن يكون طاهراً كالماء ولبن الشاة.

أما إن كان اللبن مغلوباً فقد اختلف الفقهاء في ثبوت التحرير به:

فذهب الحنفية والمالكية إلى أن اللبن المغلوب لا يؤثر في التحرير؛ لأن الحكم للأغلب، ولأن اسم اللبن يزول بغلبة غيره عليه.

وذهب الشافعية إلى أنه يثبت التحرير وإن كان اللبن مغلوباً، بأن لم يبق من صفاتة شيء، بشرط أن يشرب الطفل الجميع أو يشرب بعضه، إذا تحقق أن اللبن قد وصل إلى الجوف بأن بقي منه أقل من قدر اللبن، وأن يكون اللبن مقداراً لو انفرد لأثر.

وقال الحنابلة: اللبن المشوب كالمحض في إثبات التحرير به على المذهب، والمشوب هو المختلط بغيره، والمحض هو الحال الذي لا يخالطه سواه، سواء شيب بطعم أو شراب أو غيره، سواء أكان غالباً أو مغلوباً، وقال أبو بكر: قياس قول أحمد أنه لا يحرم لأنه وجور ، وحكي عن ابن حامد أنه قال: إن كان الغالب للبن حرم وإنما لا يزول بكونه مغلوباً الاسم والمعنى المراد

به...

13 - كما اختلفوا في ثبوت التحرير بال لبن المخلوط بطعم المتغيرة هيئته بأن يصير جبناً أو مخيضاً، أو إقطاً.

فذهب الجمهور إلى أن التحرير يثبت به لوصول عين اللبن إلى جوف الطفل، وحصول التغذية به. وقال الحنفية: لا تأثير للبن المخلوط بطعم ولا المتغيرة هيئته، ولا ما مسته النار لأن اسم الرضاع لا يقع عليه "انتهى".

والحاصل، فيما يتعلق بخصوص السؤال عن القصة المذكورة، أن هنا أمرين ينبغي الاحتياط للعرض والدين فيهما، واتقاء الشبهة:

أما الأمر الأول، فهو ما يتعلق بالزواج: فحيث ثبت أنك أكلت من هذا الطعام الذي احتلط بلبن المرأة المذكورة: فإنك لا تتزوجين من هذا الذي رضعت من لبن أمه، لا هو ولا أحد من إخوته، بل تسرى عليك أحكام الرضاع المعروفة في تحريم الزواج.

ومع طول هذه المدة الماضية: يصعب جداً ضبط مقدار ما أكلت، أو مقدراً المرات التي أكلت فيها، هل كانت خمساً، أو كانت أكثر، وهل كان اللبن المخلوط في كل مرة كثيراً، باقية صفاته، أو لا؟ ومع تعذر ضبط ذلك، وغلبة الظن بتكرار الأكل من ذلك الطعام مرات عديدة، ما دام المخالطة بينكما قد استمرت مدة: مع اعتبار ذلك، كان لا بد من الاحتياط للفروج، وترك التزويج، دفعاً لهذه الشبهة القوية، وخروجاً من قول من يقول من أهل العلم إن اللبن المخلوط بطعم، يحرم مطلقاً، مهما كان قدره !!

وليس في ترك التزويج بشخص معين: حرج في دين، ولا دنيا، وإنما المخاطرة بالزواج بمن يحتمل أمره المحرمية: هي مظنة الحرج والريب؛ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (دَعْ مَا يَرِيُّكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُّكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَّاً يَنِيَّةً، وَإِنَّ الْكَذِبَ رَبِيَّةً). رواه الترمذى (2518)، وقال: هذا حديث صحيح. وصححه الألبانى.

قال النووي رحمه الله: "قوله: (يربيك): هو بفتح الياء، وضمها.

ومعناه: اترك ما تشك في حله، واعدل إلى ما لا تشك فيه." انتهى، من "رياض الصالحين" (62).

وأما الأمر الثاني: فهو ما يتعلق بالخلطة، والحجاب، ونحو ذلك: فإنك لا تعتدين بهذا الشاب، أو إخوته: محارم لك، تضعين حجابك عندهم، أو تختلطين بهم، كالخلطة بالمحارم، ونحو ذلك؛ لما في الأمر من الشبهة والاحتمال.

وليس في الجمع بين الأمرين - ترك التزويج، مع الأمر بالاحتجاب ونحو ذلك - ليس بينهما تعارض بحمد الله، بل هو ترك للريبة في الجانبين، واحتياط للدين والعرض.

وقد روى البخاري (6765) ومسلم (1457) عن عائشة، أنها قالت: احتجض سعد بن أبي وقاص، وعبد بن رممة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلى الله ابنه، انظر إلى شبيهه، وقال عبد بن رممة: هذا أخي يا رسول الله، ولد على فراش أبي من ولدته، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبيهه، فرأى شبيهاً بيئناً بعتبة، فقال: **«هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفَرَاسِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَالْخَجْبِيُّ مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بْنِتَ رَمْمَةَ»**.

قالت: فلم ير سودة قط !!

قال شیخ الإسلام ابن تیمیة رحمه الله :

”وكذلك الأنساب مثل كون الإنسان أباً لآخر أو أخاه يثبت في بعض الأحكام دون بعض ..“

وذكر الحديث السابق بطوله، ثم قال :

”فقد جعله النبي صلی الله علیه وسلم ابن زمعة لأنه ولد على فراشه وجعله أخاً لولده بقوله: **( فهو لك يا عبد بن زمعة)**، وقد صارت سودة أخته يرثها وترثه؛ لأنه ابن أبيها زمعة ولد على فراشه.“

ومع هذا : فأمرها النبي صلی الله علیه وسلم أن تتحجب منه ، لما رأى من شبهه البیین بعتبة .

فإنه قام فيه دليلان متعارضان: الفراش ، والشبه .

والنسب ، في الظاهر ، لصاحب الفراش : أقوى ...

ولما كان احتجابها منه : ممكنا ، من غير ضرر ؛ أمرها بالاحتجاب ، لما ظهر من الدلالة على أنه ليس أخاها في الباطن.

فتبيين أن الاسم الواحد ينفي في حكم وثبت في حكم. فهو أخ في الميراث وليس بأخ في المحرمية.“ انتهى ، من ”مجموع الفتاوى“ (421-7/420).

والله أعلم.